

مسارات



سير الباحثين العرب في مجال الكتابة التاريخية حوار مع المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني

Masarat: Arab Scholars and their Contributions
to the Writing of History
A Conversation with Algerian Historian Nassereddine Saidouni

تسعى "مسارات" لتعزف سير الباحثين العرب في مجال الكتابة التاريخية، والكشف عن خبايا علاقاتهم بالمواضيع التي كرسوا لها أبحاثهم والصعوبات التي واجهوها، سواء كانت مادية، أو متعلقة بالحصول على مصادر الخبر، أو ذات طبيعة منهجية، كما تسعى للوقوف على درجة استفادة هؤلاء الباحثين من المدارس التاريخية المعاصرة، وانفتاحهم عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

في هذا العدد نلتقي المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني الذي ينقل لنا تجربته الخاصة مع علم التاريخ وتعامله مع المادة التاريخية. ونتعرف الكتب المؤسسة التي أثرت في إنجازاته العلمية.

Masarat (Trajectories) seeks to introduce Arab scholars who have made distinguished contributions through their historical writings, and to reveal the core of their relationships with the subjects which they explored and the difficulties they encountered – be they material, methodological or related to their access to sources. This section also aims to reflect on the extent to which these researchers have benefited from contemporary historiographical schools of thought and their openness to the other social sciences. In this edition, Ostour introduces its readers to Algerian historian Nassereddine Saidouni, who reflects here on his personal experience with the academic domain of history and his relationship with historical materials. He also discusses the seminal works of history which impacted his life's work.

السؤال الأول: كيف كانت علاقتك الأولى بالتاريخ؟ وما هي الشروط التي دعتك لتكريس أعمالك في البحث التاريخي؟

الإجابة: ربما لا أجنب الحقيقة إذا قلت إن لي ميلاً فطرياً إلى التاريخ، فقد كانت تستهويني منذ الطفولة الباكورة أحداث الماضي بتصوراتها الخيالية فتهزّ مشاعري، وتشحن نفسي رواياتها وملاحمها ومشاهدها المؤثرة. وقد نمت هذا الميل بساطة حياة الريف الذي نشأت فيه (1940 - 1947)، وما كنت أستمع إليه من حكايات الوالدة التي كانت تسبغ على قصص الماضي - وأغلبها حكايات شعبية - مسحةً من الخيال والتصور الخرافي. ولعلّ هذا ما جعلني، أثناء دراستي الابتدائية في مدرسة التهذيب بالتلازمة (1947 - 1950)، ثم في مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة (1950 - 1955)، أهتم كثيراً بمادتي التاريخ والجغرافية، قبل أن يصبح التاريخ مجال قراءاتي المفضل في مرحلة التعليم الثانوي بقسنطينة في معهد عبد الحميد بن باديس وفي الكلية الكتانية (1955 - 1958). وقد تحوّل التاريخ فعلاً، مع أحداث الثورة الجزائرية التي عشتها في مدن قسنطينة وعنابة والجزائر وبجاية (1954 - 1962)، إلى ملجأ روحي يُغذي الوعي ويشحن النفس ويفتح آفاق المستقبل الواسعة.

وبعد استقلال الجزائر (عام 1962)، استبدت بي رغبة جامحة في دراسة التاريخ، ووجدت ضالتي في فرع التاريخ والجغرافية بمعهد الدراسات العربية العليا بجامعة الجزائر، فكان عطشي للتعليم وشغفي بالتاريخ سببين لتفوّقي في الدراسة واحتفاظي بالرتبة الأولى طوال الفترة 1963 - 1966، وقد شجعني ذلك على الانتساب مرّة أخرى إلى الجامعة لدراسة التاريخ والجغرافية والأدب العربي، لكنني وجدت نفسي مُعرّضاً عن دراسة الأدب العربي، منقطعاً عن مدرسة المعلمين العليا التي حصلت على منحة دراسية فيها (1964 - 1966)، فارتبطت باختصاص التاريخ والجغرافية بكلية الآداب بجامعة الجزائر، وحصلت على شهادة الليسانس في التاريخ عام 1969 وشهادة الليسانس في الجغرافية عام 1971.

بعد ذلك، ارتبطت بدراسة التاريخ الحديث، وتوجهت إلى دراسة الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، عندما سجلت لتحضير رسالة دكتوراه الدور الثالث في موضوع "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1969 - 1974)"، تحت إشراف الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله. وبعد حصولي على دكتوراه الدور الثالث بدرجة الامتياز وتوصية من لجنة المناقشة بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات عام 1974، زادت رغبتني في استكمال مساري الأكاديمي، لكنّ أوضاع جامعة الجزائر آنذاك لم تكن تسمح بتحضير دكتوراه دولة، فحاولت التسجيل بجامعة القاهرة مع الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي وجدت منه كلّ المساعدة والتشجيع، لكنّ صعوبات التسجيل وعراقيله جعلتني أتوجه إلى فرنسا، وحظيت بالتسجيل في تحضير رسالة دكتوراه دولة بجامعة إيكس آن بروفانس Aix - en - Provence تحت إشراف أحد أساطين الدراسات العثمانية في الغرب؛ الأستاذ الدكتور روبري مونتران Robert Mantran، وقد كان نعم الأستاذ الموجه والمشجّع والناصح طوال تحضير أطروحة دكتوراه دولة تحت إشرافه (1979 - 1988)، وكان يشجعني على المزيد من القراءة والتعمق في البحث أثناء تواصلي معه، وطوال فترة المنحة العلمية بفرنسا. وهذا ما جعل فترة تحضيري للرسالة تستغرق وقتاً أطول ممّا هو معتاد، وإن كانت الحصيلة مجزية. فقد حصلت على درجة دكتوراه دولة بدجة مشرف جداً، وكانت رسالتي موضوعاً للمهتمين بدراسة الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر وتقديرهم.

إنّ انجذابي إلى القراءات الجانبية المتصلة بالتاريخ، واشتغالي بالتدريس في قسم التاريخ بجامعة الجزائر، وإقبالي على المشاركة في النشاط العلمي، ومشاركتي ببحوث في عديد المؤتمرات، وتولي إدارة معهد التاريخ (1980 - 1988)، كلّها عوامل أخرت حصولي على درجة الأستاذية إلى فترة لاحقة (عام 1992)، لكنها سمحت لي باكتساب تكوين علمي متكامل ومُعَمَّق وشامل في مجال دراسة التاريخ العثماني، عكس ما هو شائع حالياً؛ إذ أصبح الطالب يستكمل مساره العلمي في سنوات محدودة، وكأنه في سباق مع الزمن،

وهو ما يحول دون أن تكتمل قدراته في البحث واكتساب النضج العلمي، فيضطرّ إلى أن يبدأ مساره العلمي وتكوينه الأكاديمي بعد حصوله على المؤهل العلمي.

كانت حصيلة هذا المسار العلمي في الدراسة والبحث والتدريس والنشاط الثقافي أن أصبح التاريخ، وما يتصل به من علوم رافدة ومساعدة ومفسرة، يُشكّل بالنسبة إلى الفضاء العلمي المفضل، ويشغل جُلَّ اهتماماتي الفكرية وأنشطتي الثقافية. وارتبط ذلك بتوسع في الرؤية وتطور في المقاربة وتعمّق في المعالجة، فامتدت دائرة اهتماماتي في البحث والدراسة من الجزائر العثمانية إلى البعد المغاربي والمجال العربي والفضاء المتوسطي، وتجاوزت التركيز في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي إلى استكمال الجوانب الأخرى في معالجة التاريخ؛ وذلك بالاهتمام بالتراث ودراسة الجوانب السياسية والثقافية في بعدها التاريخي، وفي تأثيراتها الحالية وإسقاطاتها المستقبلية. وبذلك تجاوزت التاريخ الحديث إلى ما يتصل بفترات سابقة ولاحقة، ولم أعد أكتفي بالمسائل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية، بل أصبحت أميل إلى الإشكاليات الفكرية والمقاربات الثقافية.

السؤال الثاني: اشتغلت بمجالات بحثية جديدة كالديموغرافية، والتاريخ الاقتصادي، فما الداعي إلى الاهتمام بهذه المجالات؟ وما هي العوائق التي واجهتك؟ وهل كان لهذه المجالات رَواد من طلبتك؟

الإجابة: لقد أصبحت الديموغرافية، والإحصاء، وعلم الاقتصاد، ضمن اهتماماتي العلمية لارتباط هذه المجالات بالقضايا الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والأوضاع السكانية التي درستها ضمن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة إلى الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، أثناء تحضير لي لرسالة دكتوراه الدور الثالث (النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني) وإنجازي لدكتوراه دولة بعنوان "ريف إقليم مدينة الجزائر (1792 - 1830)". وقد ساعدتني تلك المجالات المعرفية على الانتفاع بمنهج الديموغرافية وطرائق علم الإحصاء دراستي للجغرافية، وترددت على ندوات التاريخ الاقتصادي بجامعة إيكس آن بروفانس أو أثناء المنحة الدراسية بفرنسا (1980 - 1983)، وكانت آنذاك بسبب تأثير مدرسة الحوليات موضع اهتمام الباحثين في التاريخ الحديث، فكان ذلك الاهتمام من العوامل التي ساعدتني على إنجاز رسالتي وتوجيه نشاطي لدراسة الحياة اليومية وقضايا الوقف في الفترة العثمانية.

وقد كان استخدام المعطيات الإحصائية والديموغرافية في معالجة قضايا التاريخ، عمليةً أساسيةً ومن أوّل شروط تأصيل البحث وإعطائه الطابع العلمي؛ لأنّها ضرورية في عملية التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ومن دونها لا يمكن الانتفاع بالمعلومات التاريخية المستخلصة من وثائق الأرشيف. وضمن هذا المنحى ابتعدت عن العرض الحدّي للتاريخ، وصرت أنفر من معالجة أيّ موضوع تاريخي يعتمد على جُمع المعلومات ويعرض للأحداث بأسلوب روائي حدّي، وخصوصًا أنّ النشاط الإنساني يتطلب من المؤرخ معالجةً مركّبةً تخضع للشروط الطبيعية، والمعطيات الديموغرافية، والتحليل الاجتماعية، والعوامل النفسية.

إنّ التوجه إلى دراسة التاريخ في بعده الإنساني بالرجوع إلى علوم الإنسان الأخرى؛ كالاقتصاد والديموغرافية مُهمة صعبة، وعمل شاق يتطلب التعمق في التحليل والنظرة الشاملة للفعل البشري، وهو ما يجعل الديموغرافية والإحصاء ضرورةً في البحث. على أنّ أصعب ما في هذا التناول التاريخي تتمثّل بكيفية المزاوجة بين النفس العلمي الخاضع للإحصائيات والجداول من جهة، والمنحى الإنساني لأحداث التاريخ الذي يُكسب العمل التاريخي قيمته الإنسانية وبعده الحضاري من جهة أخرى. وقد تطلب مني هذا الأمر جهدًا كبيرًا ودفعني إلى دراسات جانبية كادت تبعدني عن اختصاص التاريخ بالمفهوم المتعارف عليه، بل جعلني أستهلك وقتًا طويلاً في إنجاز ما كنت أنوي عمله من البحوث، ولا يبرز ذلك في نظري سوى التعمق في البحث، والإحاطة بدقائقه، وما يترتب على ذلك من تحديد للرؤية في

قضايا التاريخ، وتجاوز التاريخ الحديث الروائي إلى التاريخ التحليلي الاستنتاجي. وهذا ما حاولت تجسيده في بحوث عديدة أنجزتها في مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما ما يتصل منها بالملكية والجباية والوقف وأوضاع المعيشة وحالة السكان.

وبالنظر إلى إشرافي على عديد الرسائل الجامعية، فقد حاولت توجيه بعض الطلبة إلى البحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، أملاً في أن يساهموا في تطوير الدراسة في القضايا المتصلة بالتاريخ الاقتصادي؛ كالديموغرافية، والصحة، والسكان، والأوقاف والجباية. وعلى الرغم من أن هذه الجوانب من التاريخ صعبة التناول، وأن إمكانيات البحث فيها محدودة، وأن صعوبة التواصل مع المكتبات ودور الأرشيفات تزيدها تعقيداً، فإن بعض الطلبة كان لهم استعداد لرفع هذا التحدي، فكانوا في صدارة الباحثين الذين أشرفت عليهم وأنجزوا أبحاثاً قيّمة في هذا الاختصاص تُبشّر بمستقبل علمي واعد لهم. يُضاف إلى ذلك أن ما لمست فيهم وفي غيرهم من رغبة، وجدية، وإصرار، بشأن البحث، يجعلني أنتظر منهم كثيراً من المساهمات في مجال البحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. ومن هؤلاء الطلبة الذين أصبحوا حالياً في صدارة الباحثين في هذا المجال، نذكر - على سبيل المثال لا الحصر - الأساتذة الدكتور: ودان بوغفالة بجامعة معسكر الذي أنجز أطروحة متميزة في موضوع الأوقاف، ومحمد حوتية بجامعة أدرار الذي قدّم بحثاً قيّمة متعلّقة بقبيلة كنته في منطقة توات والأزواد، وفلة القشاعي التي أنجزت أعمالاً علمية جيّدة متعلّقة بالريف القسنطيني، والنظام الضريبي بالشرق الجزائري، والوضعين الصحي والسكاني في الجزائر في العهد العثماني، ونذكر أيضاً صليحة علامة التي بحثت في الحالة الصحية لمقاطعة الجزائر في الفترة الاستعمارية.

السؤال الثالث: ما هي نوعية المادة التاريخية التي غدّت أبحاثك؟ وما هو النص الذي استأثر بانتباهك وتراه مؤسساً في أعمالك؟

الإجابة: ارتبطت بالبحث التاريخي من خلال الدراسة الجامعية، وتوجّهت بحوثي نحو التاريخ الحديث، فكان جلّ اهتمامي مركّزاً في العهد العثماني، وخصوصاً ما يتصل منه بتاريخ الجزائر. وبذلك انصبّ جهدي على البحث عن المصادر الأولية والاطلاع على وثائق الأرشيف لأنّها تُشكّل المادة الخام والوسيلة المفضلة لتعرّف واقع الأحداث وطبيعة المعاملات اليومية. وهذا ما دفعني إلى الاطلاع على الودائع العثمانية بالأرشيف الوطني الجزائري التي تتضمن دفاتر البايليك، وسجلات بيت المال، ووثائق المحاكم الشرعية المعروفة بـ "Série Z"، والبحث في أرشيف ما وراء البحر بإيكس آن بروفانس M. O. A حيث تتوافر مادة أرشيفية متعلّقة بالجزائر في العهد العثماني. كما أنني بحثت في ودائع وزارة الحرب الفرنسية بقصر فانسان بباريس G/ Série H. A. M وفي محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بنانت (الأرشيف الدبلوماسي)، وفي الأرشيف الوطني بباريس P. A. N وأرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا C. M. A. C. كما أتاح لي السفر إلى إسطنبول زيارة الأرشيف العثماني التابع للوزارة الأولى التركية، ولا سيما الأقسام التي تضم بعض الوثائق الخاصة بالجزائر؛ مثل دفاتر الديوان الهامايوني، ودفاتر المهمة (مهمة دفتری). وبما أن جلّ المادة الأرشيفية المتوافرة في هذه الأرشيفات تخص الإدارة المحلية، وتتعلق بالنشاط الاقتصادي، وتسجل كلّ ما يتصل بالأوقاف، فإنّ أغلب أعمالي تركّزت في معالجة المسائل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية، وخصوصاً منها الملكية والجباية، والمعاملات التجارية، وأوضاع الأوقاف، ومداخل الإدارة المحلية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ المادة الأرشيفية في حدّ ذاتها غير كافية لتغطية جميع جوانب البحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتطلب الرجوع إلى الرحلات، والتقايد الشخصية، والروايات الشفوية، بوصفها مصادر أولية قد تتوافر على ما ليس في الوثيقة الأرشيفية، وهذا ما تبين لي عند تحقيق بعض المخطوطات؛ من قبيل قانون أسواق مدينة الجزائر، ورحلة العالم والرحالة الألماني هابنستريت J.E. Hebenstreit في شمال أفريقيا، وأوضاع الشرق الجزائري في القرن التاسع عشر.

كما أنَّ البحث في مجال التاريخ يتطلب الاستعانة بمختلف المعارف الإنسانية التي يجد فيها الباحث نفساً علمياً، فهي بالنسبة إليه ارتياد لمجهول واستكشاف صور جديدة للماضي بأبعاده الثلاثة: الزمني والنوعي والبيئي، على أنَّ جهد الباحث وإن تواصل، وحياته وإن طالت، لا يمكنه من استكمال مشاهد الماضي الحية إلا في إطار عمل مجموعات من الباحثين، وهذا ما تفتقده وضعية البحث التاريخي حالياً في العالم العربي. وعلى كلِّ حال، فإنَّ المؤرخ الأصيل والباحث المبدع لا يعولان كثيراً على العمل ضمن مشاريع بحث مقتنة، لأنهما مرتبطان بمنظورهما الحضاري وأسلوبهما الخاص في البحث القائم على تكامل المعارف الإنسانية في إرصاد الحياة اليومية للأفراد وتحليل الأوضاع التي عاشتها المجتمعات.

وضمن هذا التوجه كانت مساهمات بعض المؤرخين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، بالنسبة إليّ، أعمالاً رائدة. فهي تُقدِّم نماذج موفقة وتؤسِّس كتابة تاريخ إنساني يجمع بين دقة البحث، وعمق النظرة، وحيادية الموقف. ولعلني محظوظاً أنَّ كنت على اتصال ببعض أصحاب هذه المساهمات بسبب الاختصاص والدراسة. من العالم العربي، أذكر منهم على سبيل المثال بعض من كانت لنا معرفة به من خلال التخصص. ومنهم الأستاذة الدكتورة: أبو القاسم سعد الله، وعبد الكريم رافق، ومحمد عدنان البخيت، وعبد العزيز الدوري، ومحمد الهادي الشريف، وعبد الجليل التميمي، وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، وعبد الملك خلف التميمي ووجيه كوثراني، ومسعود ظاهر. أما من العالم الأوروبي، فأذكر: روبير مونتران، وبار يوهانسن، وأندري ريمون، ودانيال بانزاك، وجيل فانشتاين، ولوسيت فالنسي، وأندري نوشي، وغيرهم.

كما كانت بعض الكتابات بالنسبة إليّ نماذج ناجحة للسير على منوالها: من قبيل: الأسس الجغرافية لتاريخ الإسلام لكزافييه دو بلان هول Xavier de Planhol، وإسطنبول في النصف الثاني من القرن السابع عشر لروبير مونتران Robert Mantran، والتجار والتجارة في القاهرة في القرن الثامن عشر لآندري ريمون Andre Raymond، والبحر المتوسط في عهد فيليب الثاني لفرناند برودال Fernand Braudel، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية لخليل إينالچك Halil malcik.

إنَّ المساهمة التاريخية المميزة لهؤلاء المؤرخين، وغيرهم من المؤرخين الذين يماثلونهم والذين لم يُنحَ لي إمكان التعرف إليهم ولم أتمكن من دراسة أعمالهم، تُعدُّ الأرضية المؤسسة لبناء تاريخي متكامل يستجيب لتطلعات الأجيال الصاعدة من المؤرخين، وتُمكن التاريخ من فرض حضوره الثقافي وحفظ قيمته الأكاديمية.

السؤال الرابع: كيف تقيّم الأعمال التاريخية التي تناولت موضوع الثورة الجزائرية وقد كرّست لها بعض أعمالك؟

الإجابة: إنَّ الدراسات التاريخية المتعلقة بالثورة الجزائرية (1954 - 1962) لم تبلغ مستوى علمياً يسمح لها بالابتعاد عن النظرة الذاتية والحماسة الوطنية لدى الجزائريين والكتاب العرب والمسلمين، ويمكنها من تجاوز ما كتبه الفرنسيون عنها، وذلك على الرغم من انقضاء أكثر من نصف قرن وموت أغلبية من شارك فيها أو عايشها، وهو ما يؤدّي حتماً إلى تراجع تلك الدراسات - شأن جميع الثورات الكبرى - إلى ذاكرة التاريخ، ويحوّلها إلى فترة رومانسية ملحمية، ويحرم الأجيال الحالية من الانتفاع بالدروس المستخلصة منها.

وإنَّ الثورة الجزائرية حدثٌ جُلُّ في التاريخ العربي المعاصر، وفي مسيرة شعوب العالم الثالث. فهي حصيلة التجربة التاريخية للشعب الجزائري، وإفراز للوعي الوطني الذي بثته الحركة الوطنية في أوساط الجزائريين بجناحيها الإصلاحي ممثلاً بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وجناحها الاستقلالي ممثلاً بزعامة مصالي الحاج. كما أنها بمنزلة الولادة التاريخية للدولة الجزائرية المعاصرة. فقد وُحِّدت

أقاليم الجزائر، وأخت بين سكانه، وأكسبتهم شعورًا وطنيًا، وأضفت على نظام الحكم شرعيةً تاريخيةً لا يرقى إليها الشك، وأعطت الكيان الجزائري تراثًا، وشعبًا، ووحدةً لا يمكن المساس بها.

كما كانت الثورة الجزائرية خاتمةً لتطور تاريخيٍّ لهذه البلاد، بدأت ملامحه الأولى بمملكة نوميديا القديمة، وتشكّلت نواته مع الدول الإسلامية التي ظهرت بالغرب الإسلامي، من حماديين وزيانيين، واستكملت مؤسساتها وتحددت حدودها وعاصمتها وعلاقاتها الدولية منذ القرن السادس عشر في إطار الرابطة العثمانية، وعاشت تحديدًا حول القضاء على كيانها الحضاري ووجودها البشري في الفترة الاستعمارية، بعد تجربة حكم وطني على عهد الأمير عبد القادر، قبل أن يتبلور شعور وطني بسبب المقاومة ضدّ الفرنسيين وجهد الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها. وهكذا كانت الثورة الجزائرية بمنزلة حصيلة لتجربة الشعب الجزائري التاريخية؛ فهي انتقام من حيف التاريخ، وتعبير عن تراكم ثوري، وانعتاق تحرري، وولادة جديدة للشعب الجزائري في إطاره العربي وبعده الإسلامي وصيرورته المغاربية.

إنّ نظرةً متفحصةً للأعمال التاريخية المتعلقة بالثورة الجزائرية، سواء منها ما كتبه الجزائريون أو صنفه الفرنسيون، ظلّ مقتصرًا على تحليل جدلية الثورة الجزائرية. فهو سردٌ تاريخي، وحكايات لذكريات شخصية، وعرضٌ لمواقف أيديولوجية، وتسجيل لأحداث سياسية ووقائع حربية. وبغضّ النظر عن القيمة التاريخية والمستوى العلمي لهذه الأعمال، فإنّها تظلّ في نظري قاصرةً عن تفكيك بناء الجدلية التاريخية للثورة الجزائرية، ولم تستطع نقلها من مستوى حرب الاستقلال إلى منزلة الثورة المعبرة عن عبقرية الشعب الجزائري، وهو ما جعل إشعاعها التحرري محدودًا، ولم يسمح بمواصلة تراكمها الثوري.

السؤال الخامس: ما هو المؤلف الذي تعدّه أساسيًا في موضوع الديموغرافية التاريخية ونسجت معه علاقات حميمة؟

الإجابة: بالنظر إلى اهتمامي بالعلوم المساعدة للتاريخ؛ ومنها الديموغرافية والإحصاء، وبالنظر إلى توجهي إلى دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فقد تعاملت مع المعطيات الديموغرافية والأساليب الإحصائية؛ لأنّها تعبّر عن أوضاع السكان، وأحوالهم المعيشة، ونشاطهم الاقتصادي. فهذا ما تبيّنّه خصوصًا عند دراستي للحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر المعروف بدار السلطان (1792-1830)، انطلاقًا من الوسط الطبيعي، والوضع البشري، وشروط البيئة، ونمط الحياة، ونوعية الاقتصاد، وعلاقة السلطة بالسكان، ومستوى التقنيات الفلاحية المستخدمة، وأهمية التبادل المحلي، وأصناف الصناعات التقليدية، وتطور الأسعار، وواقع الدورة الإنتاجية الفلاحية، وغيرها من المعطيات.

وقبل ذلك كانت دراستي للنظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني دافعًا لاستخدام الديموغرافية والإحصاء في المسائل المتعلقة باستخلاص الجبايات، وتحديد الأسعار، ومداخل الخزينة، وأجور العمال والموظفين وجراياتهم. على أنّ علاقتي بالديموغرافية تظلّ محدودةً بكيفية استخدامها في التوزيع العددي والوضع المعيشي وما يرتبط بذلك من تغيرات في الإنتاج، وما تعبّر عنه من نشاط اقتصادي، ووضع صحي، وبنية اجتماعية، وتوزيع سكاني، بحسب الخدمات، والمهن، والطوائف، والامتيازات والمداخل؛ لأنّها تحدّد شكل المجتمع، وترصد الظواهر البشرية، وتفسر أسبابها والنتائج المترتبة عليها، وتسلط الضوء على طبيعة العلاقات بين المدينة والريف، وبين السلطة والسكان، وعلى مستوى المعيشة، وطريقة الحياة، ونوعية النشاط الاقتصادي.

وعلى كلّ حال، فإنّ تجربة البحث أظهرت لي ضرورة الانتفاع بالمعارف الإنسانية التي تخدم المعرفة التاريخية، وخصوصًا المعطيات الجغرافية والمناهج الديموغرافية والإحصائية. وقد كانت بعض الدراسات رائدةً في هذا المجال؛ ما أكسبها قيمةً علميةً حقيقيةً بالنسبة

إليّ، ولعلّ أهمها ما كتبه لابروس Ernest Labrousse عن حركة الأسعار والمداخيل في فرنسا في القرن الثامن عشر⁽¹⁾. وبلوك عن التاريخ الريفي Marc Bloch⁽²⁾، ولوسيت فالنسي Lucette Valensi عن الفلاحين التونسيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽³⁾، أو كتابات كلّ من فرناند برودال عن العالم المتوسطي على عهد الملك الإسباني فيليب الثاني⁽⁴⁾، وأندري نوشي André Nouschi عن مستوى معيشة سكان الريف القسنطيني عام 1915⁽⁵⁾.

السؤال السادس: كيف تحولت من الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي إلى الاهتمام بتاريخ الموريسكيين وهجراتهم؟

الإجابة: في الواقع لم يتحوّل اهتمامي من مسائل التاريخ الاقتصادي إلى قضايا التاريخ الموريسكي، بل كان الاهتمام بهذا التاريخ نتيجة لتوسع اهتماماتي نحو ما يتصل بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الفضاء المتوسطي؛ ما سمح لي بالتوسع في دراسة الأوقاف، ودفعني إلى الاهتمام بأوضاع الموريسكيين، انطلاقاً من دار هجرتهم بالبلاد الجزائرية والعودة إلى مواطنهم بإسبانيا. وقد كان للتعامل مع إشكالية الموريسكيين دافعان أحدهما عاطفي والآخر علمي. فالدافع العاطفي بدأ برحلة جامعية إلى إسبانيا (عام 1965)، ومع تكرار رحلاتي إلى الأندلس. أما الدافع العلمي فقد فرض نفسه بسبب الحضور الموريسكي بالجزائر في العهد العثماني. ورُسّخ في نفسي هذا الاهتمام من خلال تواصلتي مع مؤتمرات الدراسات الموريسكية في عديد الأقطار، وكان لي حظّ حضور بعضها في تونس، ودمشق، والرياض، وطرطوشة، وإيكس آن بروفانس. وكانت حصيلة بحوثي العلمية في المسألة الموريسكية دراسات وترجمات عديدة، نُشر القسم الأكبر منها في كتابي دراسات أندلسية: مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر⁽⁶⁾.

ثم إنّ المسألة الموريسكية واقع تاريخي لا يمكن لأيّ باحث في التاريخ الحديث تجنّبه؛ لأنّ هذه المسألة إشكالية متصلة بالبعد الإنساني والقيمة الحضارية، ولأنّها خاتمة التاريخ الإسلامي للأندلس والبداية الفعلية للتوسع الأوروبي في البلاد العربية الإسلامية، فضلاً عن أنّها مسألة طمسها التاريخ، وتجاهلها الباحثون، وتناساها العرب وطمسوها محاكم التفتيش. لذا ينبغي للباحثين أن يُعيدوا طرحها للبحث فيها وتسلط الضوء عليها، بوصفها مؤشراً لعلاقة الإسبان بمنطقة المغرب العربي. كما أنّها تؤسس اعترافاً متبادلاً وتسمح بتفعيل مجال البحث التاريخي في العلاقات الإسبانية العربية، وخصوصاً أنّ المجتمع الإسباني حالياً متفتّح على التاريخ الإسلامي بالأندلس وأنّ ضميره الجمعي لا يرفض إعادة الأهمية إلى هذا التاريخ، والأوضاع الآن سانحة لذلك، بعد أن تخلصت إسبانيا والبرتغال من المفهوم القومي في معالجة تاريخهما، وبعد أن توافرت الوثائق الأولية، وظهر اهتمام عامٌّ بالمسألة يشارك فيه الباحثون العرب زملاءهم الأوروبيين وخصوصاً منهم الإسبان، وانفتح مجال فسيح لطرح القضية الموريسكية وحضورها التاريخي بإسبانيا وخارجها في عديد المؤتمرات واللقاءات والندوات التاريخية. وهذا ما نحاول توضيحه في النقطة التالية من خلال عرض القضية الموريسكية من وجهة نظر إسبانية، استناداً إلى آراء رودريغو دوساياس Rodrigo de Zayas صاحب أطروحة "إرهاب الدولة الممارس تجاه مسلمي الأندلس".

1 Ernest Labrousse, Henri Sée & Roger Picard, *Esquisse du mouvement des prix et des revenue en France au XVIIIe siècle* (Paris: Dalloz, 1932).

2 Marc Bloch, *Les caractères originaux de l'histoire rurale française* (Paris: Colin, 1924).

3 Lucette Valensi, *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18e et 19e siècles* (Paris: Mouton, 1977).

4 Fernand BRAUDEL, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II* (Paris: Colin, 1949).

5 André Nouschi, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919* (Paris: PUF, 1961).

6 (بيروت: دار الغرب الإسلامي: 2003).

السؤال السابع: في بداية التسعينيات كتب رودريغو دوساياس مؤلفاً مهماً عن القضية الموريسكية، ورأى أن إسبانيا مارست ما سُمّي "إرهاب الدولة" تجاه مسلمي الأندلس، فما هو تقييمك لذلك؟

الإجابة: بعد أن ظلت الدراسات الموريسكية تعالج من جهة أنها مسألة تاريخية تتطلب البحث لتعرّف معاناة شعب استُصل من جذوره وطُمس من ذاكرة التاريخ - بسبب روح التعصب التي سادت العلاقات بين الإسبان والمغاربة أثناء حرب الاسترداد المسيحي وأوضاع الصراع المسيحي والإسلامي في حوض البحر المتوسط في القرنين السادس عشر والسابع عشر - وجدنا دوساياس Rodrigo de Zayas يعالج إشكالية الموريسكيين من منظور إسباني ينطلق من الضمير الجمعي للشعب الإسباني، ويُخرج التاريخ الموريسكي من خانة التهميش، والفئات الاجتماعية البعيدة من اهتمامات السلطة المركزية إلى صميم التاريخ الإسباني، ويضع أساساً لمصالحة تاريخية تسمح باستيعاب الوجود الموريسكي في مجال التاريخ الإسباني وتؤسس تفاهماً حقيقياً وتعاملًا إيجابيًا بين صفتي المتوسط في شبه الجزيرة الإيبيرية وشبه جزيرة المغرب العربي.

ويُعدّ دوساياس أحد العلماء العارفين بلغات عديدة ومن ذوي المعارف الواسعة، كما يُعدّ من الأدباء المتأثرين بالنظرة الرومانسية والنزعة الإنسانية، وصاحب مكتبة رائعة بإشبيلية أثر أن يضعها تحت تصرف الباحثين، وقد وجّه إنتاجه الأدبي ومعالجاته التاريخية نحو أوضاع الموريسكيين المسلمين واليهود، وسلط الضوء على أوضاعهم المأسوية، ولم تُفُتّه مقارنة ذلك بوضع الفلسطينيين حاليًا تجاه الاحتلال الإسرائيلي؛ ما جعله في طليعة الأدباء المناضلين من أجل إنصاف المظلومين وإعادة الاهتمام بهم بعد أن طمسهم التاريخ، وألغى وجودهم بسبب التعصب الأعمى الذي جسده محاكم التفتيش واعتمدته الدولة الإسبانية في ذلك الوقت.

حاول دوساياس الذي ينحدر من عائلة عربية إشبيلية اعتنقت المسيحية أن يسترجع ذاته، وأن يندمج في التاريخ الأندلسي، على نحو ما يُعبّر عن ذلك كتابه ابن عربي أو معلم الحب⁽⁷⁾، وفرض نفسه مدافعاً عن القضية الموريسكية، ووجّه أصبع الاتهام إلى الممارسة العنصرية للدولة الإسبانية آنذاك. وقد رجع في ذلك إلى مخطوطات اقتناها من مجموعة اللورد هولند Collection du Lord Holland عام 1989، اشتملت على 87 ورقة تضمّت 50 تقريراً بشأن محاكم التفتيش بمملكة بلنسية، وهي تعود إلى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر؛ ما يجعلها بمنزلة مادة أولية يمكن استخدامها في التاريخ الموريسكي على أن تُخضع للنقد والتصنيف، وهذا ما نجح دوساياس في تناوله؛ فمكّنه ذلك من توجيه اتهامات موثقة إلى الدوق دولا مارما Duc de Larma المكلف بترحيل الموريسكيين عام 1609، وعُدّه من أكبر المجرمين في التاريخ الإسباني، ذلك أنه شارك في تنفيذ سياسة عنصرية قضت - كما توضح الوثائق ذلك - على نحو 600.000 موريسكي كانوا يعيشون في مملكة غرناطة قبل سقوطها في يد إيزابيلا وفرديناندو الكاثوليكين عام 1492.

إنّ معالجة دوساياس التي تلتزم الصدق والموضوعية عرضت المسألة الموريسكية من وجهة نظر أخلاقية وإنسانية، وأثبتت أنّ تقتيل الموريسكيين الذي استند إلى ممارسة عنصرية تهدف إلى تخليص الدولة الإسبانية من العناصر غير الآرية. فتلك الممارسة، إذن، تهتم ببقاء الدم أكثر من البحث عن الهراطقة Hérétiques، وترى أنّ هذا النقاء يأتي من الأجداد الذين اعتنقوا الكاثوليكية وارتبطوا بالمسيح من خلال التعميد ارتباطاً أبدياً لا يمكن التخلص منه بحسب تعبير رودريغو، وهو ما جعل الدولة الإسبانية آنذاك تقتترف

7 Ibn'Arabi ou le maître d'amour (Paris: Séguier, 1998).

جريمة تصفية عرقية عبر محاكم التفتيش بوصفها مؤسسة تمارس عنصرية الدولة، وهذه الممارسة ترقى إلى مستوى الأيديولوجيات القهرية الإقصائية؛ إذ سمحت بإقرار تشريع إسباني يصح بمقتضاه على كلٍ راغب في الالتحاق بمؤسسة من مؤسسات الدولة، سواء كانت جامعة، أو سلكاً دينياً، أو جيشاً، أو إدارة، إثبات أنه من سلالة مسيحية لا يرقى إليها الشك.

لقد أعادت معالجة دوساياس للمسألة الموريسكية - فضلاً عن جرأته في تجاوزت المقاربات المتحفظة للعديد من دارسي القضية الموريسكية - التاريخ الموريسكي إلى الواجهة، وسلّطت الضوء على المظالم التي ألحقت بمسلمي إسبانيا، وأثارت نقاشاً كثيراً في أوساط الباحثين والمهتمين بالتراث الموريسكي ومسألة تحالف الدولة الإسبانية مع الكنيسة في القرن السابع عشر، وهو أمر أثار التساؤل عن إمكان تكرار الفعل التاريخي، من قبيل قوانين حكومة فيشي أثناء الحرب العالمية الثانية التي استنسخت قرارات محاكم التفتيش في معاداتها للسامية. فكان ذلك مجالاً للدراسة استغله الباحثون في تاريخ اليهود في إسبانيا وأصبحت له مكانة، خصوصاً في الذاكرة الإسبانية، وأصبح له أيضاً حضور مؤثّر في الحياة الإسبانية حالياً؛ كما يظهر ذلك بجلاء للسائح في مدن الأندلس، ولا سيما في الحي اليهودي بغرناطة وقرطبة حيث جرت المحافظة على شواهد المعمارية وذكرياته التاريخية، ولعلّ أكثرها دلالة تمثال ابن ميمون وبيوت اليهود معرض محاكم التفتيش بقرطبة. أما الجانب العربي الإسلامي، فلم يجد من يهتم به، وظلّ غائباً عن الأنظار، مكتفياً بالبحث في التراث والبكاء على الأطلال. وبسبب الموقف العربي السلبي من المظاهر الحضرية بالأندلس واختصاره إياها في مظاهر شكلية كالاستعراضات، والاحتفالات، والمهرجانات، يصطدم الباحث العربي، وخصوصاً المغاربي، بهذا الواقع ولا يجد من يساعده على وضع أسس مدرسة موريسكية مغاربية تكون رابطة مع إسبانيا الحديثة، وجسر تواصل مع التراث الأندلسي، ومنطلقاً للتفاعل مع توجهات الدراسات الموريسكية التي اتسع مجالها حالياً حتى منطقة البلقان وأميركا اللاتينية.

السؤال الثامن: أغلب كتاباتك التاريخية تتناول الفترة العثمانية، فكيف تقيّم ما يهتم التاريخ العثماني منها؟

الإجابة: لقد كانت أغلب بحوثي التاريخية موجهة إلى معالجة قضايا تاريخ الجزائر في العهد العثماني، وهي تؤلف أكثر من نصف مساهماتي التاريخية، وهذا ما جعل ما كتبه عن العهد العثماني جزءاً مهماً من حياتي وحيزاً يعتدُّ به من اهتماماتي، بل إنه يُمثّل - من وجهة نظري - أفضل ما ألّفت، ومن ذلك⁽⁸⁾، **والحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 - 1830)**⁽⁹⁾، وعلى الرغم من التجربة الطويلة، فإنني أرى أنني لم أعد قادراً على تجاوز هذين الكتابين.

وما دام الحكم في ما كتبه في التاريخ العثماني يرجع إلى القارئ ويظلّ من اختصاص الناقد والمحلل لإنتاجي، فإنني أكتفي بالقول إنّ تعاملي مع العهد العثماني منهجاً ومادةً ورؤيةً، يجعلني أرى أنّ مستقبل الدراسات العثمانية واعد، وأنّ مجال هذه الدراسات فسيح ومواضيعها متعدّدة؛ سواء منها المتعلّق بالحياة السياسية أو النشاط الاقتصادي أو التفاعل الاجتماعي والثقافي. ويتطلب هذا الأمر من المهتمين بالعهد العثماني مراجعة النفس والتوقف لمعرفة الحصيلة والتفكير في استكمال ما جرى إنجازه، ليتّم الوصول بالدراسات العثمانية إلى المستوى المأمول الذي يسمح بتشكيل مدرسة تاريخية عثمانية تستقطب جهد الباحثين العرب وتؤسس تواصلاً معرفياً

8 (قسنطينة: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985).

9 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001).

في مجال الدراسات العثمانية. ولعل مساهمتي المتواضعة في هذا الميدان تسمح لي بالقول إنّ بداية العمل في هذا الاتجاه تفرض على الباحثين في الفترة العثمانية تكاثف الجهد وتوجيهه لتطوير الدراسات العثمانية انطلاقاً من:

✻ وضع دراسات تقييمية نقدية لما نُشر حتى الآن في التاريخ العثماني بالعربية وباللغات الأجنبية، سواء كانت رسائل جامعية، أو دراسات متخصصة، أو مقاربات عامة، أو آراء شخصية، مع تصنيفها وتحديد قيمتها العلمية ومدى مساهمتها المعرفية.

✻ البحث عن المزيد من المصادر التاريخية المتعلقة بالدراسات العثمانية، سواء كانت موادّ أثرية، أو ودائع أرشيفية، أو تقارير وتقارير ووثائق محلية، مع وضع جداول وفهارس تُحدّد مادتها وتُسهّل للباحث الرجوع إليها.

✻ توجيه الدراسات التاريخية العثمانية نحو آفاق أوسع للبحث، ونحو ميادين حيوية - برؤية جديدة - انطلاقاً من تساؤلات الباحثين المختصين، خصوصاً ما يتصل منها بالحياة الداخلية والمشاكل اليومية، مع ضمان التواصل والتعاون من خلال الجامعات، ومراكز البحث، والهيئات العلمية.

✻ وضع خطة عمل طموح، اعتماداً على النقاط المذكورة سابقاً من أجل تطوير البحث، وتوسيع آفاقه، وتجاوز النقص الملاحظ؛ من جهة تغطية الفترات التاريخية والمسائل الأساسية، والتغلب على القصور المسجل في المستوى العلمي أو المضمون التاريخي، على أن تلتزم الكتابة اللغة العربية لتدارك تراجعها في هذا المجال الذي نجحت فيه اللغة التركية، وتدارك تدهورها لمصلحة اللغات الأوروبية، بسبب خضوع عدد كثير من الباحثين العرب للتأثيرات الثقافية الوافدة.

السؤال التاسع: كيف أصبحت دراسة الوقف إحدى اهتماماتك البحثية؟

الإجابة: كان ذلك بسبب طبيعة وثائق الوقف التي تُشكّل مصادر أساسية في دراسة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني، مع افتقار الوثائق المحلية وندرة التقييد والكتابات التاريخية المعاصرة المتعلقة بتلك الفترة. ولقد لمست أهمية وثائق الوقف في وقت مبكر بالنظر إلى تواصلني مع الباحثين المهتمين بالوثيقة الوقفية؛ ومنهم بابر يوهانسن (جامعة برلين) وأندري ريمون (جامعة إيكس آن بروفانس)، وعبد الكريم رافق (جامعة دمشق)، وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (جامعة القاهرة)، وعبد الجليل التميمي (جامعة تونس). كما كان للمؤتمرات العلمية والندوات المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية أو الخاصة بالدراسات الوقفية، دورٌ في توجيه اهتمامي إلى دراسة الوثيقة الوقفية، وخصوصاً أنّ قسمًا كبيراً وواسعاً من الأرشيف الجزائري وأرشيف ما وراء البحار بإيكس آن بروفانس يتعلق بوثائق الوقف. وكانت حصيلة تعاملي مع وثائق الوقف بهذه الأرشيفات إنجازي بحوثاً عديدة نُشر أغلبها في كتابي الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12 و13 هـ/18 و19 م: معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه⁽¹⁰⁾، ودراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية - الفترة الحديثة⁽¹¹⁾ (الكتابان باللغة الفرنسية أيضاً)، وتمكّني من وضع كشف بأدبيات الوقف بالجزائر أيضاً.

وإذا كان الجهد المبذول في دراسة الوثيقة الوقفية كبيراً، حصل الباحث على معلومات في غاية الأهمية يصعب عليه التقدم في بحثه من دونها، بل إنّها تعدّ ضرورة من جهة استخدامها في تغطية الفجوات والفراغات التي ظلت تحتاج إلى التوثيق. وهذا ما تبيّنته مع مواصلة البحث في قضايا الوقف مع الدكتور راندي ديجيلام Randi deguilhem، ضمن مشاريع بحثٍ بين جامعة الجزائر وجامعة إيكس آن بروفانس في الفترة 2000 - 2004، وقد كلّت بعقد ندوة، عام 2001، متعلّقة بالوقف بجامعة الجزائر بعنوان "الوقف في الجزائر في

10 (الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع، 2013).

11 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001).

القرنين 18 و19"، وندوة علمية أخرى بجامعة إيكس في الموضوع نفسه عام 2004. وتواصل هذا الجهد بإنجاز بحوث أخرى ومواصلة التعاون في إطار مشروع بحث عن الأوقاف في العالم الإسلامي بإشراف المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا G. D. R. I/C. N. R. S، تُشّطه مجموعة بحث دولي تشرف عليها الأستاذة ديغلام خلال الفترة 2012 - 2015.

وكانت نتيجة هذا النشاط العلمي في مجال الوقف توجّه مجموعة من الباحثين الجامعيين الشباب بجامعتي الجزائر وإيكس للعالجة وثائق الوقف وربط بحوثهم بمضمونها. وبعد ذلك، زاد الاهتمام بدراسة الوقف بسبب إقبال عديد الطلبة على تحضير رسائلهم في مواضيع تتصل بالأوقاف، فتكونت مجموعة من الباحثين الجزائريين المختصين بالبحث في وثائق الوقف، والمرتبطين ببحوث لها صلة بإشكاليات الوقف. ومن بين من تعرفنا إليهم وتعاملنا معهم: ودان بوغفالة، ومعاوية سعيدوني، ومصطفى بن حموش، وزكية زهرة، وعائشة غطاس، وفاطمة الزهراء قشي، وفتيحة الوليش، وحنفي هلايلي، ونبيلة سفاج، وسامية شرقي، ومحمد طرفاني، ومحمد لمين بكرأوي، ومحمد الكرداسي. وقد تدعّم نشاط هؤلاء بظهور جيل جديد من الباحثين الجامعيين الذين يُعدّون أطاريحهم الجامعية في مواضيع تتصل بالأوقاف.

السؤال العاشر: كيف ننظر إلى آفاق البحث التاريخي في الوطن العربي؟

الإجابة: إنّ إشكالية آفاق البحث التاريخي العربي تفرض نفسها بوصفها استنتاجاً لما جرى التطرق إليه، وهي تُشكّل - نظراً إلى الأوضاع التي تعيشها الساحة الثقافية في البلاد العربية - همّاً بالنسبة إلى الباحث العربي. كما أنها تطرح مسألة الاستشراف في ضوء التحولات والتحديات والرهانات التي تواجه الشعوب العربية التي تُشكّل ذاكرتها التاريخية ومخزونها الحضاري عاملاً حاسماً في تبلور الوعي بالوجود، ومكوّناً أساسياً للذات، وفي تأكيد هوية الفرد وتلاحم الجماعة.

ويُعدّ التعامل مع التاريخ في الفضاء العربي مسألة حيوية في محاولة مراجعة النفس، والحوار مع الذات، وتحديد التموّج في مسرح التاريخ العالمي. فإنّ نفينا أنفسنا في الماضي، ألغينا الحاضر، وجعلناه خيالاً للماضي، وإنّ اندفعنا نحو المستقبل من دون مرآة عاكسة للماضي، ألغينا أنفسنا وفقدنا ذاتنا. وهذا يفرض علينا أن نجعل التاريخ حواراً بناءً بين ذكريات الماضي وآمال المستقبل، وتواصلًا بين الإنسان العربي بمكوناته التاريخية وبيئته الخاصة ومتطلباته الضرورية.

إنّ هذه المقاربة للبحث التاريخي تتطلب الابتعاد عن التاريخ الرسمي الذي يستعمل التاريخ وسيلةً للتوجيه وأداةً للنضال، كما تتطلب الحذر من التاريخ "الملتزم" وذلك بغلق الباب أمام الأيديولوجيات والتشهير بالمؤرخين الذين لا يحسنون سوى استغلال التاريخ لأغراضهم واستخدامه لخدمة قناعاتهم، فضلاً عن الابتعاد عن التاريخ التقليدي المغلق على تراث الماضي للتفاخر به والعيش على ذكرياته، وقد أصبح أغلب المنتسبين إليه من هواة التاريخ. فباجتناب هذه التوجهات في دراسة التاريخ، تتحقّق الحرية في البحث ويعمل الفكر في تحديد رؤيتنا للتاريخ بصدق وصراحة بشأن مكونات مجتمعنا وآفاق مستقبلنا.

إنّ آفاق البحث التاريخي في المجتمعات العربية تواجهه مشاكل ناتجة من الأزمة الحضارية التي تعصف بالذهنية العربية، وتحوّل دون وصول البحث التاريخي العربي إلى مستوى المساهمة العالمية من جهة الأصالة في الطرح، والإبداع في المعالجة، والقدرة على الاستدلال، والمنطقية في العرض، والحرص على التبليغ والمحافظة على حرية الرأي. وقد أدّى ذلك إلى تأزّم في النفسية العربية الهاربة من واقعها المحبط نحو ذكريات أمجاد الماضي، وهذا ما جعلها قاصرةً عن الإبداع، غير قادرة على الوصول إلى وعي مفجّر للطاقتات يُمكنها من تتجاوز واقعها الراهن؛ لأنّها لم تُدرج خطابها التاريخي ضمن موروثها الحضاري، ولم تُحدّد موقعها من عولمة المعرفة التاريخية، ولم تُقْم برفض المراقبة الذاتية والموجهة في معالجة المسائل التاريخية.

ويحتاج التعامل مع التاريخ ومجالات البحث فيه إلى المزيد من إثارة التساؤلات وطرح الإشكاليات ونقد الأساليب والمناهج، وهو يتطلب بحثاً عن الكفاءة ومزيداً من الحرية، كما يتطلب التعمق في النقاش وتبادل الرأي، حتى يكون الخطاب التاريخي العربي مرآة صادقة، ولساناً معبراً عن هواجس الإنسان العربي واهتماماته، وخصوصيته الحضارية، ونظراته المميزة للحياة؛ فيصبح الموروث التاريخي متوافقاً مع الذات العربية في ذكرياتها التاريخية، ويتحول من إرث ثقليل يتعب الذاكرة إلى واقع حي يُنشّط الفكر ويفجّر الطاقات الذهنية المعطلة، على أن ذلك في نظرنا مرتبط بمسألة التوطن المعرفي في البيئات العربية، وهو أمر لا يتحقق إلا بدمج الجانب النظري والعملي في ثقافتنا التاريخية، فيصبح التاريخ نظراً وتحقيقاً وتحليلاً، لا أخباراً للأمم والدول وسرداً لأعمال الأشخاص.

وخلاصة القول إنّ عولمة المعرفة التاريخية التي فرضها تراكم المعارف العلمية للحضارة الإنسانية حالياً، أوجدت فضاءً خصباً يتجاوز الخصوصية ولا يتوقف عند اجترار الرصيد الحضاري أو التفاخر بالعرض المظهري. فالوجود الحضاري الذي يرصد التاريخ ملامحه ويحدد عنوانه، هو في الواقع، مساهمة معرفية تهدف إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية في إطار التنوع المعرفي والانفتاح على الآخر في جو تنافسي؛ من أجل تحقيق الذات والرفي بالمساهمة التاريخية إلى مستوى العطاء الحضاري الإنساني، وبذلك يصبح المؤرخ العربي حقاً ابن بيئته ونتاج عصره، واللسان المعبر عن الضمير الحي لأُمته والعين الناقدة لواقعه.



من مؤلفات الباحث

- سعيدوني، ناصر الدين. الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 - 1830)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001.
- _____ دراسات أندلسية: مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003.
- _____ دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية - الفترة الحديثة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001.
- _____ النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 - 1830). قسنطينة: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- _____ الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12 و13هـ / 18 و19م: معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه. الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع، 2013.

كتب مؤسسة بالنسبة للباحث

- Bloch, Marc. *Les caractères originaux de l'histoire rurale française*. Paris: Colin, 1924.
- BRAUDEL, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. Paris: Colin, 1949.
- de Zayas, Rodrigo. *Ibn'Arabi ou le maître d'amour*. Paris: Séguier, 1998.
- Labrousse, Ernest & Sée Henri & Picard Roger. *Esquisse du mouvement des prix et des revenue en France au XVIIIe siècle*. Paris: Dalloz, 1932.
- Nouschi, André. *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919*. Paris: PUF, 1961.
- Valensi, Lucette. *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18e et 19e siècles*. Paris: Mouton, 1977.